جامعة الأزهر

كلية الدراسات الإسلامية

والعربية للبنات ببورسعيد

# نظرية العامل وموقف الفاكهي منه

في كتابه الفواكه الجنية على متممة الجرومية

إعداد الأستاذ الدكتور

## محمد محمد محمد عبد الوهاب حماد

أستاذ اللغويات المساعد بكلية

الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد

البريد الإلكتروني:

Dr.mohamed.abdel.wahb@gmail.com

العدد الأول

1446 هـ/2024م

**عنوان البحث**

# نظرية العامل وموقف الفاكهي منه في كتابه الفواكه الجنية على متممة الجرومية

**محمد محمد محمد عبد الوهاب حماد** **رقم البحث (8)**
**قسم:** اللغويات، كلية: الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، بورسعيد، جامعة الأزهر، القاهرة، الدولة: مصر
**البريد الالكتروني:** Dr.mohamed.abdel.wahb@gmail.com

**ملخص البحث:**

مما لا شك فيه أن علم النحو من أجل علوم العربية قدرا، وأرفعها شأنا، فبه يستقيم اللسان، ويعلو المرء في البيان. ولقد صنف علماؤنا الأوائل مؤلفات عظيمة في علوم العربية عامة، وفي النحو خاصة، وقد تنوع أنماط التأليف فيه ما بين متن نثري، أو نظم شعري، وكان من هذه المتون، بل من أجلها: متن الآجرومية، لابن آجروم أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي ت (723ه).

وبمطالعتي هذا الكتاب لفت نظري، واسترعى انتباهي اهتمامه الشديد بالعامل النحوي وكيفية تأثيره فيما بعده، ومن ثم تحدثت فيه عن تعريف العامل وبيان موقف الفاكهي منه، كما تعرضت للحديث عن العوامل المعنوية واللفظية، وعن صفات العامل وشروطه.

**الكلمات المفتاحية**: نظرية، العامل، الفاكهي، النحو، معنوية، لفظية

# The theory of the factor and Al-Fakihi's position on it in his book، The Fairy Fruits، on the Complementary of Al - Jarumiyah research no (8)

Muhammad Muhammad Muhammad Abdel Wahab Hammad

Department of Linguistics، College of Islamic and Arabic Studies for Girls، Port Said، Al-Azhar University، Egypt

**Email:** Dr.mohamed.abdel.wahb@gmail.com

**summary:**

There is no doubt that the knowledge of grammar is one of the most important and highest-ranking sciences in Arabic، as it enables the tongue to become straight and a person to excel in eloquence. Our early scholars compiled great works in the Arabic sciences in general، and in grammar in particular، and the styles of writing in them varied between prose texts and poetic compositions. Among these texts، or rather for their sake، was the Al-Ajrumiyah text، by Ibn Ajrum Abi Abdullah Muhammad bin Muhammad bin Dawood. Al-Sanhaji، d. (723 AH)

As I read this book، it caught my attention، and its keen interest in the grammatical factor and how it affects what comes after it caught my attention. Then I spoke in it about defining the factor and explaining Al-Fakihi's position on it. I also talked about the moral and verbal factors، and about the characteristics and conditions of the factor.

**Keywords:** theory، factor، fruitfulness، grammar، moral، verbal

# المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه أجمعين،،،،،،،،،، وبعد:

فعلم النحو من أسمى علوم العربية قدرا، وأرفعها شأنا، فهو قانون العربية ومقياسها، وبمعرفة ضوابطه وقواعده يُمْنَع الإنسان من الوقوع في اللحن.

وهذا العلم اشتمل على نظريات عدة، لعل أهمها نظرية العامل النحوي، تلك النظرية التي شغلت بال النحويين قديما وحديثا، فلقد اعتمدوا عليه اعتمادا كبيرا في قضايا النحو المختلفة، إذ لم يخل باب نحوي إلا وكان العامل عنصرا فعالا فيه.

وهذه النظرية تقوم على أساس التعبير عن العلاقات بين أجزاء الجملة الواحدة، فكل عنصر يؤثر فيما بعده، ويتأثر بما قبله، فإذا قلنا مثلا: "لم ينجح المهمل"، فإن أداة الجزم (لم) تؤثر في الفعل (ينجح) فأحدثت فيه الجزم، والفاعل بعده (المهمل) مرفوع به، والفعل هو الذي رفعه، ويتطلب هذا العامل أثرا هو العلامة الإعرابية، وهذه العلامة التي تتغير بتغير العامل.

وكان من علماء العربية الذين اهتموا بالعامل النحوي الفاكهي في كتابه "الفواكه الجنية على متممة الأجرومية" إذ أخذت هذه القضية حيزا كبيرا من تفكيره، شأنه في ذلك شأن سابقيه من النحويين فأردت أن أبين موقفه من هذه النظرية، ومدى اعتماده عليه في جل أبوابه ومسائله، فكان عنوان البحث " **نظرية العامل وموقف الفاكهي منه في كتابه الفواكه الجنية على متممة الجرومية".**

**الدراسات السابقة**

تقتضي الأمانة العلمية ألا ينكر الباحث بعض الدراسات التي تناولت جانبا من موضوع بحثه، وحسب اطلاع الباحث لا توجد دراسة تناولت موقف الفاكهي من نظرية العامل، وما وقفت عليه **بحث بعنوان** "التأصيل لعلاقة العامل بالتعليل في الدرس النحوي"، وهو بحث صغير الحجم لثلاثة من الباحثين هم د/نايف محمد سليمان النجادات، د/بكر محمد محمود أبو معيلي، أ/محمد عدلي محمد عودة، أرادوا في بحثهم أن يظهروا علاقة العامل بالتعليل النحوي[1].

**وبحث** "العامل النحوي بين البصريين والكوفيين"، للباحث/ محمد محمود محمد الأمين (ماجستير)، أراد الباحث في بحثه أن يحدد معنى العامل لدى المدرستين، ودراسة بعض الأثار المترتبة على ذلك من وجهة نظر أصحاب المدرستين، مثل عمل الأفعال والحروف والأسماء، والعوامل اللفظية والمعنوية [2].

---

(1) التأصيل لعلاقة العامل بالتعليل النحوي صـ 2.

(2) العامل النحوي بين البصريين والكوفيين صـ 2.

**وبحث بعنوان** "العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي" تأليف د/خليل أحمد عمايرة، وهو كتاب صغير الحجم، في باب واحد تحدث فيه صاحبه عن المنهج الوصفي التحليلي اللغوي، وتحدث فيه عن نظرية العامل بين مؤيديها ورافضيها، وتقسيم العوامل إلى لفظية ومعنوية [1].

**وبحث بعنوان** "نظرية العامل في النحو العربي ــ تقعيد وتطبيق" تأليف أ د/رياض بن حسن الخوام، وهو بحث صغير الحجم، تحدث فيه صاحبه عن العلاقة بين نظرية العامل ونظرية النظم، وأثبت أن أصل العمل للأفعال[2].

**وبحث بعنوان** "نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا" للباحث/وليد عاطف الأنصاري، وهو بحث كبير الحجم، غلب عليه التوسع في كثير من المسائل، مثل العلة وعلاقتها بالعامل، وتقسيم العوامل إلى معنوية ولفظية وخلاف العلماء فيها[3].

**وأما بحثي هذا فأردت منه بيان مدى تطور العامل منذ نشأته على يد أبي الأسود الدؤلي حتى زمن الفاكهي، ثم بيان موقف الفاكهي منه.**

**أهداف البحث:**

أي دراسة علمية جادة تتطلب هدفا تسعى إليه، تثبت من خلاله صحة القاعدة أو رفضها، وهدف هذه الدراسة يتمثل في الآتي:

**أولاً**: بيان أثر العامل في المصطلحات النحوية عند الفاكهي، ودوره في دراسة التراكيب، والعلاقة بين مفردات أجزائها.

**ثانيا**: الوقوف على أهم المصطلحات التي يظهر فيها أثر العامل مثل: ألقاب الإعراب، العامل المعنوي بنوعيه، والفاعل والخلاف في تقديمه على فعله، والمفاعيل، والمشتقات العاملة عمل الفعل، وعمل المصدر، وعمل اسم التفضيل، وعمل الحروف.

**المنهج المتبع في الدراسة**

اعتمدت في هذه الدراسة منهجا مركبا، متناسبا مع طبيعة البحث، وهذا المنهج مركب من المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي:

**أما المنهج الاستقرائي** فهو القائم على استقراء المواضع التي ظهر فيها أثر العامل عند الفاكهي، سواء أكان لفظيا أو دلاليا.

**وأما المنهج التحليلي**: فهو تحليل تلك الظواهر التي جاء فيها أثر العامل واضحا جليا.

**وتمثلت خطوات هذا المنهج في الآتي**:

**أولا**: قرأت كتاب الفاكهي "الفواكه الجنية على متممة الجرومية "قراءة جيدة، وقمت بجمع النصوص التي ظهر فيها أثر العامل، ووضح رأي الفاكهي فيها.

---

(1) نظرية العامل بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي صـ109.
(2) نظرية العامل في النحو العربي ـــ تقعيد وتطبيق صـ92.
(3) نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا صـ 5.

**ثانيا**: صنفت هذه العوامل إلى معنوية ولفظية، ولم أتطرق إلى ذكر أدلة وبراهين العلماء وردودهم، وإنما اكتفيت بذكر المذاهب النحوية فقط في المسألة.

**هذا وقد اقتضت طبيعة البحث وفق هذه الرؤية أن ينهض على مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة وفهارس فنية:**

**أما المقدمة**: فذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وأهداف البحث، والمنهج المتبع، والخطة التي سرت عليها.

**وأما التمهيد**: فهو بعنوان: الفاكهي وموقفه من الفاكهي، وقد قسمته مبحثين الأول: عرفت فيه بالفاكهي، والثاني: تحدثت فيه عن تعريف العامل، وبيان موقف الفاكهي منه.

**وأما المبحث الأول**: فذكرت فيه نشأة مصطلح العامل وتطوره.

**وأما المبحث الثاني**: فقد تحدثت فيه عن العوامل المعنوية.

**وأما المبحث الثالث**: فقد تحدثت فيه عن العوامل اللفظية.

**وأما المبحث الرابع**: فقد تحدثت فيه عن صفات العامل وشروطه.

**وأما الخاتمة**: فقد تحدثت فيها عن أهم النتائج التي توصل البحث إليها.

**وأما الفهارس الفنية**: فقد اقتصرت فيها على فهرسين: الأول: ثبت المصادر والمراجع، والآخر: فهرس الموضوعات.

## التمهيد
## الفاكهي وموقفه من العامل

### المبحث الأول
### الفاكهي حياته وآثاره

**أولاً**: اسمه هو عبد الله بن أحمد بن علي[1].

**ثانيا لقبه**: لُقِّبَ بالفاكهي[2]، وجمال الدين[3] ، وشهاب الدين [4].

**ثالثاً: مولده ونشأته**: أجمع من ترجم للفاكهي أنه ولد بمكة[5] سنة (899) هـ تسع وتسعين وثمانمائة من الهجرة[6].(1493م) ألف وأربعمائة وثلاث وتسعين من الميلاد[7].وقيل:(1494م) ألف وأربعمائة وأربع وتسعين[8]. ولذلك نسب إليها أيضا فقيل: المكي [9].

لقد ولد الفاكهي من أم حبشية[10]بمكة ونشأ بها، غير أنه قد ذكرت كتب التراجم أنه سافر إلى مصر، ولم تعين هذه الكتب المدة التي مكثها بها ولا ماذا كان يعمل، وقد ذكرت أنه شارك في حل بعض المشكلات لقارئ وهو يقرأ شرح القطر:" حكي أنه حضر في الجامع الأزهر وقارئ يقرأ" شرح القطر" على بعض المشايخ، فأشكل عليه بعض العبارات فيه فحلها، وذكر أنه هو الشارح فلم يصدقوه حتى أقام البينة على ذلك، وشهد له من كان هناك من أهل مكة بذلك[11]."

**رابعًا: منزلته العلمية**: ذكر من ترجم للفاكهي في منزلته العلمية أنه كان عالما بالعربية [12]، مشاركًا في أنواع العلوم[13]، وأن له مصنفات مفيدة[1].

---

(1)ينظر: كشف الظنون 1352/2، إيضاح المكنون 202/2، هدية العارفين 472/1، معجم المؤلفين 226/2، الأعلام 69/4، وفي النور السافر /378 هو: عبد الله بن أحمد الفاكهي المكي، وينظر: شذرات الذهب 536/1.

(2)ينظر: النور السافر/378، شذرات الذهب 536/1، كشف الظنون 1352/2، إيضاح المكنون 202/2، هدية العارفين 472/1، معجم المؤلفين 226/2، الأعلام 69/4.

(3) ينظر: إيضاح المكنون 202/2، هدية العارفين 472/1، معجم المؤلفين 226/2، الأعلام 69/4.

(4) ينظر: كشف الظنون 1352/2.

(5) ينظر: كشف الظنون1352/2، إيضاح المكنون202/2، هدية العارفين472/1، معجم المؤلفين226/2، الأعلام 69/4. وفي النور السافر /378 هو: عبد الله بن أحمد الفاكهي المكي، وينظر: شذرات الذهب 536/1.

(6) ينظر: النور السافر /378، شذرات الذهب 536/1، هدية العارفين 472/1، معجم المؤلفين 226/2.

(7) الأعلام 69/4.

(8) معجم المؤلفين 226/2.

(9) ينظر: النور السافر /378، شذرات الذهب 536/1، هدية العارفين 472/1، معجم المؤلفين 226/2، الإعلام 69/4.

(10) النور السافر /378، وينظر: شذرات الذهب 536/1.

(11) النور السافر /378 وينظر: شذرات الذهب 536/1.

(12) ينظر: الأعلام 69/4.

(13) ينظر: شذرات الذهب 536/1، معجم المؤلفين 226/2.

وقد نعت بأنه "لم يكن له نظير في زمانه في علم النحو، فكان فيه آية من آيات الله حتى قيل: إنه سيبويه عصره[2]" وقد جاء في نعت بعض كتبه:" أنه أجاد فيها كل الإجادة[3]" وعن بعضهم:" أنه في غاية الحسن[4]"، وعن آخر:" لم يسبق إلى مثل ذلك[5]."

**خامسًا: مذهبه الفقهي**: كان ـــ رحمه الله ـــ يميل إلى المذهب الشافعي[6].

**سادسًا: مؤلفاته** :كان ـ رحمه الله ـــ له مؤلفات جليلة أكثرها في علم النحو منها:

1ـــ حدود النحو، وهو كتاب مطبوع، دراسة وتحقيق علي توفيق الحمد، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن إربد 1998م.

2ـــ حسن التوسل في آداب زيارة أفضل الرسل[7].

3 ـــ شرح الآجرومية في النحو[8].

4_ شرح الحدود النحوية وهو شرح لكتاب حدود النحو السابق ذكره [9].

5_ الفواكه الجنية على متممة الجرومية، وهو كتاب مطبوع، دراسة وتحقيق عماد علوان حسين، ط دار الفكر، القاهرة، ط أولى 2009م- 1430هـ.

6_ كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب، وهو كتاب مطبوع، دراسة وتحقيق د/عبد المقصود محمد عبد المقصود، الناشر مكتبة الثقافة الدينية، ط أولى1426ه 2006م. شرح فيها المؤلف ملحة الإعراب للحريري [10]، وسمي أيضًا بـــ " شرح الملحة"[11].

7_ مجيب الندا إلى شرح قطر الندا وهو كتاب مطبوع، تحقيق وتعليق محمود عبد العزيز محمود، ط دار الكتب العلمية بيروت ط أولى 2006م. صنفه سنة ست عشرة وتسعمائة، وكان عمره حينئذٍ ثمان عشرة سنة [12].

**سابعًا: وفاته**: توفي الفاكهي بمكة[13]. سنة(972هـ) اثنتين وسبعين وتسعمائة من الهجرة [14]، الموافق(1564م) أربع وستين وخمسمائة وألف من الميلاد[1]. وقيل:(1565م) خمس وستين وخمسمائة.

---

(1) النور السافر /378، وينظر: شذرات الذهب 536/1.
(2) النور السافر /378.
(3) ينظر: النور السافر /378، شذرات الذهب 536/1.
(4) ينظر: النور السافر /378، شذرات الذهب 536/1.
(5) ينظر: النور السافر /378، شذرات الذهب 536/1.
(6)ينظر: النور السافر/378، شذرات الذهب 536/1، إيضاح المكنون202/2، هدية العارفين 472/1، معجم المؤلفين226/2، الأعلام 69/4.
(7) الأعلام 69/4.
(8) ينظر: النور السافر /378، شذرات الذهب 536/1.
(9)ينظر: النور السافر /378، شذرات الذهب 536/1، معجم المؤلفين 226/2، الأعلام 69/4. وقد حققه الدكتور / المتولي رمضان أحمد الدميري عام 1988م بمطبعة وهبة بالقاهرة.
(10) ينظر: النور السافر /378 .
(11) ينظر: شذرات الذهب 536/1 .
(12) ينظر: النور السافر /378، شذرات الذهب 536/1.
(13) ينظر: الأعلام 69/4 .
(14) ينظر: النور السافر /378، شذرات الذهب 536/1، كشف الظنون 1352/2، هدية العارفين 472/1، معجم المؤلفين 226/2، الأعلام 69/4 .

## المبحث الثاني
## تعريف العامل وموقف الفاكهي منه

**العامل لغة**: ما عَمِلَ عَمَلاً ما، فرفع أو نصب أو جر، كالفعل والناصب والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضًا، وكأسماء الفعل، وقد عمل الشيء في الشيء : أحدث فيه نوعًا من الإعراب[2].

**واصطلاحًا**: ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو سالفًا[3]. أو هو: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب[4].

ومثل هذا التعريف ذهب الفاكهي حين تحدث عن الإعراب قال: والعوامل جمع عامل وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو جر أو جزم[5].

ومن المعلوم أن النحو قام على أساس نظرية العامل وهذه النظرية هي التي وجهته منذ عهوده الأولى. فالناظر في كتاب سيبويه ـــ أقدم كتاب نحوي وصل إلينا ـــ يلمس بوضوح أثر هذه النظرية فيه. ثم أخذت هذه النظرية توجهه أكثر فأكثر كلما تقدم الزمن حتى أصبح العامل في النحو كأنه علة حقيقية تؤثر وتوجد وتمنع[6].

ونظرية العامل هذه أكثرها مأخوذ من علم الكلام والمنطق. وأنت تجد أن صفات العامل في النحو هي صفات العلة في علم الكلام تقريبًا، فكل معمول لابد له من عامل كما أن كل معمول لابد له من علة وليس للمعمول الواحد أكثر من عامل واحد، كما أن المعلول ليس له إلا علة واحدة. ولا يتبادل الكلمتان العمل فتكون كل منهما عاملة في الأخرى معمولة لها شأن العلل الحقيقية. ويبحثون في العدم المقيد والوجود والجوهر والعرض والساكن والمتحرك والتناقض والإحالة إلى غير ذلك من التعابير والمفهومات المنطقية[7].

### حقيقة العامل

وقع الخلاف بين النحويين فيمن يحدث العمل؟ أهو المتكلم؟ أم الألفاظ؟ أم الله ـــ سبحانه وتعالى ـــ؟ على مذاهب:

**المذهب الأول**: ذهب أكثر النحويين إلى أن العامل هو الكلمات أو المعاني. فالكلمة نفسها تحمل بين طياتها قدرة على التأثير في كلمة أخرى أو عدة كلمات، فتحدث فيها الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم. فإذا قلت مثلا: ذهب زيدٌ، فإن(ذهب)نفسها هي التي أحدثت الرفع في (زيد)، وهي التي اجتلبت العلامة الإعرابية فيها، وهي الكلمة.

---

(1) الأعلام 69/4 .
(2) لسان العرب المجلد الرابع 3108/35 .
(3) العوامل المائة النحوية /73 .
(4) معجم التعريفات /122 .
(5) الفواكه الجنية /84 .
(6) الدراسات النحوية عند الزمخشري /63 .
(7) ابن جني النحوي /192 .

وأحيانا لا يكون العامل كلمة من الكلمات، بل معنى من المعاني، يدرك بالقلب ولا ينطق به. فالمعنى عندهم له قدرة أيضا على إيجاد الحالة الإعرابية والعلامة الدالة عليها، كما هو الشأن مثلا في الابتداء الذي يرفع المبتدأ. فإذا قلت مثلا: المؤمن صادق، فإن الابتداء هو الذي رفع كلمة(المؤمن)، وهو الذي اجتلب العلامة الإعرابية فيها، وهي الضمة[1].

**المذهب الثاني**: ذهب ابن جني إلى أن العامل هو المتكلم قال:" ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل، ونصبت هذا لأنه مفعول. فهذا اعتبار معنوي لا لفظي. ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية؛ ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيدٌ جعفرًا، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك (ضرب)إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة(فَعَلَ)، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبًا إليه الفعل.

وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه، كـ مررت بزيدٍ، وليت عمرًا قائمٌ، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة، ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لمَّا ظهرت أن فعل المتكلم بمضامَّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح[2].

من خلال نص ابن جني السابق يتضح أن الكلمة ليست لديها القدرة على التأثير في غيرها من الكلمات؛ لأنها عبارة عن رموز صوتية والرموز الصوتية لا تعمل، بل المتكلم بكلام العرب هو الذي يحدث العمل من رفع ونصب وجر وجزم.

**المذهب الثالث**: مذهب ابن مضاء القرطبي وهو أن العمل لله سبحانه وتعالى، وقد ردَّ رأي ابن جني فقال: " وهذا قول المعتزلة وأما مذهب أهل الحق بأن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية[3].

## أركان نظرية العامل

توصل الصبان إلى أن أركان نظرية العامل ثلاثة:

أـ العامل

ب ـ مقتضى العامل

ج ـ أثر العامل أو الإعراب

وقد بيَّن ذلك عند شرحه لتعريف الإعراب الذي ذكره الأشموني قال: " قوله: لبيان مقتضى العامل أي: مطلوبه فالعامل كـ جاء ورأى والباء المقتضي الفاعلية

---

(1) نظرية العامل في النحو عرضًا ونقدًا /49 .

(2)الخصائص 109/1 - 110 وينظر: ابن جني النحوي /197، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري /64، نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا/49.

(3)الرد على النحاة /86 وينظر: ابن جني النحوي /197، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري /64، نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا/49.

والمفعولية والإضافة العامة لما في الحرف، والإعراب الذي يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر، لكن هذا التعريف يقتضي اطراد وجود الثلاثة المقتضي والإعراب والعامل مع كل معرب، وليس كذلك بل هو أغلبي فقط لعدم تحقق المقتضي في نحو: لم يضرب زيدٌ [1].

(1) حاشية الصبان 97/1.

**وبعد فما هو موقف الفاكهي من العامل؟**

أدرك الفاكهي أهمية العامل، وعلم أن لبعض الألفاظ تأثيرا في غيرها وكان ذلك من خلال حديثه عن علامات الأسماء ـ الخفض ـ قال: " ويعرف أيضا بالخفض المعبر عنه بالجر وهو ما يحدثه العامل من كسرة أو فتحة أو ياء سواء أكان العامل حرفًا أو اسما [1] " وقد قسم العوامل إلى معنوية ولفظية، وسوف أتحدث عن هذه العوامل في المبحثين الثاني والثالث.

## المبحث الأول
## نشأة مصطلح العامل وتطوره

تعد نظرية العامل اللبنة الأولى التي قام عليها النحو العربي منذ نشأته، وذلك لما رأى النحويون القدماء التفاعل بين الحروف والحركات والكلمات من الأسماء والأفعال، مما هداهم إلى التوصل إلى مسألة العامل، ومدى تأثيره فيما بعده.

والعامل بمفهومه هذا نشأ مع نشوء علم النحو على يد أبي الأسود الدؤلي وتلامذته، قال الزبيدي " فكان أول من أَصَّلَ ذلك وأعمل فكره فيه أبو الأسود الدؤلي ظالم بن عمرو، ونصر ابن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز. فوضعوا للنحو أبوابا، وأصلوا له أصولا؛ فذكر عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف[2]".

ونجد هذا المصطلح بمفهومه هذا وهو التأثير فيما بعده جاء في الروايات التي نقلت لنا اختلاف العلماء قديما في توجيه بعض الآيات القرآنية، كما في توجيه "الطير" في قوله تعالى{ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ}[3]"، قال الزبيدي: "وكان عيسى وأبو عمرو بقرآن" يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ "بالنصب، ويختلفان في التأويل، كان عيسى يقول :هو على النداء، كما تقول :يا زيد والحارثَ، لما لم يمكنه ويا الحارث. وقال أبو عمرو: لو كان على النداء لكان رفعا، ولكنها على إضمار : وسخرنا الطيرَ ؛لقوله على إثر هذا :ولسليمان الريح[4]".

ثم جاء بعد هؤلاء الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي تأسس على يديه نظرية العامل واتسعت بمفهومها الحالي، فقد نقل سيبويه عنه نصوصا كثيرة تومئ بذلك منها أن الخليل أول من تحدث عن عمل حروف الجر الزائدة عملا لفظيا، وأن محل مدخولها إعراب محلي قال:" ومثله :قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ[5]" إنما هي كفى الله، ولكنك لما أدخلت الباء عملت...وهذا قول الخليل[6]"، ومن ذلك عند حديث سيبويه في باب الاشتغال وتمثيله بقوله : أعبدالله ضربته، وعند حديثه عن قول جرير :

---

(1) الفواكه الجنية /72.
(2)طبقات النحويين واللغويين صـ11 .
(3) سورة سبأ، جزء من الآية (10) .
(4) طبقات النحويين واللغويين صـ41 .
(5) سورة الإسراء، جزء من الآية (96) .
(6)الكتاب 92/1 .

أَثَعْلَبَةَ الفوارسَ أَمْ رِيَاحَا  عَدَلْتَ بِهَم طُهيَّة والخِشَابَا[1]

قال :"فإذا أوقعت عليه الفعل أو على شيء من سببه نصبته...وهو قول الخليل[2]"،فهو وإن لم ينص على العامل إلا أن المقصود منه عمل الفعل النصب، ومن ذلك أيضا عند حديث سيبويه عن عمل الفعل المضمر قال :"وزعم الخليل ــ رحمه الله ــ حين مثَّله، إنه بمنزلة رجل رأيته قد سدد سهمه فقلت القرطاسَ، أي :أصبت القرطاسَ...فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه[3]".فهو وإن لم ينص على لفظ العامل هنا إلا أن المعلوم من عبارة "أصبت القرطاسَ" أن العامل هو الفعل "أصبت"، ومثال ما نص فيه الخليل صراحة على أن العمل للحروف ــ أعني(إن) وأخواتها ــ قال سيبويه :"وزعم الخليل أنها عملت عملين :الرفع والنصب، كما عملت(كان)الرفع والنصب حين قلت :كأن أخاك زيدٌ إلا أنه ليس لك أن تقول :كأن أخوك عبدَالله، تريد :كان عبدَالله أخوك؛ لأنها لا تُصْرَف تَصرُّف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في (كان) [4]". إلى غير ذلك من المواضع التي تحدث فيها الخليل عن العامل صريحا كان أو ضمنيا[5].

ثم يأتي إمام النحاة سيبويه، تلميذ الخليل الأشهر، الذي لازمه مذ أن عرفه، وكانت لبنة هذه الملازمة، تأليف سيبويه كتابه، والذي عده النحويون ــ قديما وحديثا ــ قرآن النحو، وقد جعل سيبويه مسألته الأساسية في (كتابه) نظرية العامل، ولندلل على ما قلنا بذكر بعض من النصوص التي تؤكد ذلك، قال في باب "مجاري أواخر الكلم من العربية": "وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف[6]".

ثم يقول: "وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب :فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف. وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ــ وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ــ وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب[7]"، في هذا النص يذكر سيبويه صراحة أن العامل هو أساس وجود العلامة الإعرابية، وتتغير هذه العلامة تبعا لتغير العامل فإذا قلنا خرج زيدٌ فالرافع لـ (زيد) هو (خرج)، وإذا قلنا أخرجت زيدا، فالناصب لـ (زيدا) هو (أخرجت)،

---

(1)البيت من بحر الوافر، لجرير في ديوانه صـ66، الكتاب102/1، 183/3، أمالي ابن الشجري79/2، 74/3، أوضح المسالك 166/2، المقاصد النحوية صـ982. والشاهد في قوله :أثعلبة الفوارس، حيث نصب (ثعلبة) بعد همزة الاستفهام، وحكم ابن الطراوة بشذوذ هذا ؛وذلك لأن الاستفهام إذا كان عن اسم فالرفع واجب نحو :أزيد ضربته أم عمرو ؟ المقاصد النحوية صـ 983.

(2)الكتاب 102/1 .

(3) المصدر السابق 95/1 .

(4)الكتاب 131/2 .

(5)ينظر على سبيل التمثيل لا الحصر 83/1، 60/2، 74، 138، 331، 63/3 .

(6)الكتاب 13/1 .

(7)المصدر السابق 13/1 .

وإذا قلنا :مررت بزيد، فالجار لـ (زيد) هو الحرف الباء، وانظر في ذلك إلى قوله عند حديثه عن باب الفاعل قال :"هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعوله، وذلك قولك :ضرب عبدالله زيدا. فـ (عبد الله) ارتفع ههنا لما ارتفع في (ذهب)، وشغلت(ضرب) به كما شغلت به(ذهب)،وانتصب(زيد)؛لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل، فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك : ضرب زيدا عبد الله ؛لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما[1]".إلى غير ذلك من المواضع التي تحث فيها سيبويه عن العامل مفرقة في ثنايا كتابه[2].

ثم يأتي بعد سيبويه المبرد، الذي اهتم بالعامل وذكره كثيرا في ثنايا كتابه، وأكتفي بذكر مثالين فقط، قال عند حديثه عن رفع الفاعل ونصب المفعول :" وتقول :أعجبني ضربُ الضاربِ زيدا عبدَالله رفعت (الضرب) ؛لأنه فاعل بالإعجاب، وأضفته إلى (الضارب)، ونصبت (زيدا) ؛لأنه مفعول في صلة (الضارب)، ونصبت (عبدالله) بالضرب الأول، وفاعله الضرب المجرور[3]"، ومثال آخر عند حديثه عن (إذن) وعملها في الفعل قال :"اعلم أن (إذن) في عوامل الأفعال كـ (ظننت) في عوامل الأسماء ؛لأنها تعمل وتلغى كـ (ظننت) ألا ترى أنك تقول :ظننت زيدا قائما، وزيد ظننت قائم[4]" إلى غير ذلك من المواضع التي تحدث فيها فيها المبرد على العامل[5].

أما مصطلح العامل عند المتأخرين فقد اقترن بتعريف الإعراب، قال الزمخشري: "والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا بحركة أو بحرف أو محلا. فاختلافه لفظا بحركة في كل ما كان حرف إعرابه صحيحا أو جاريا مجراه كقولك جاء الرجل، ورأيت الرجل، ومررت بالرجل[6]".

فقد نص الزمخشري على أن العلامة الإعرابية في (الرجل) في الأمثلة الثلاثة تغيرت لتغير العامل من رفع ونصب وجر.

وإلى مثل هذا ذهب الجزولي[7]،وابن يعيش[8]،وابن مالك[9]،وأبو حيان[10]،والمرادي[11]،وابن هشام [12]،وابن عقيل[13]،والسيوطي[14].

---

(1)الكتاب 34/1.
(2)ينظر على سبيل التمثيل لا الحصر: الكتاب 63/1، 88، 118 ــ127، 290، 133/2، 161، 295، 307، 8/3/ 12، 66 .
(3)المقتضب 151/1 .
(4)المصدر السابق 10/2 .
(5)ينظر على سبيل التمثيل لا الحصر: المقتضب 146/1، 72/2، 117، 80/4 .
(6)المفصل في علم العربية صـ41 .
(7)ينظر : المقدمة الجزولية صـ7 .
(8)ينظر : شرح المفصل لابن يعيش 49/1.
(9)ينظر : شرح التسهيل 33/1 .
(10) ينظر: التذييل والتكميل 115/1 .
(11)ينظر : شرح التسهيل للمرادي صـ82 .
(12) ينظر: أوضح المسالك 39/1 .
(13)ينظر : المساعد 13/1 .
(14)ينظر : همع الهوامع 40/1 .

وقد ظل الحديث عن العامل مفرقا في ثنايا الأبواب النحوية، ولم يتحدث عنه عالم نحوي في كتاب واحد قاصدا إياه، حتى جاء عبد القاهر الجرجاني وكتابه (العوامل المائة النحوية[1])، وهذا الكتاب مع إيجازه ذو مكانة كبيرة، وقد التف حوله علماء كثر منهم السيد الشريف الجرجاني[2]، وشرح الشيخ خالد الأزهري[3]، الأزهري[3]، وبدر الدين محمود العيني وكتابه وسائل الفئة في شرح العوامل المائة[4].

(1)ينظر : كشف الظنون عن أساس الكتب والفنون 1179/2 .

(2)شرح ضمن مجموعة شروح العوامل للشريف الجرجاني، ومحمد بن بير علي البركوي، تحقيق تحقيق وتعليق إلياس قبلان، ط أولى، 2010، ط دار الكتب العلمية بيروت.

(3)العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني ت 471ه، شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي ت905 ه، تحقيق وتعليق د/البدراوي زهران، الطبعة الثانية، ط دار المعارف .

(4) وسائل الفئة في شرح العوامل المائة لأبي محمد بدر الدين محمود بن أحمد العيني ت 855ه، تحقيق الدكتور /محمود محمد العامودي، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس، العدد الثاني، يونية1997م.

## المبحث الثاني
## العوامل المعنوية

العامل المعنوي هو الذي لا يظهر في الكلام، ولا يكون للحس دور في إدراكه، وإنما يدرك بالعقل، وهذا العامل موضع اختلاف كبير بين البصريين والكوفيين، وقد اتفق البصريون ومعهم الفاكهي على أن العامل المعنوي يكون في موضعين: الأول: الابتداء، والثاني: في الفعل المضارع. وقد وافق الكوفيون البصريين في هذين الموضعين وزادوا موضعًا ثالثًا وهو العامل في تابع النعت.

**أولاً: رافع المبتدأ**

اختلف العلماء في رافع المبتدأ والخبر على مذاهب:

**المذهب الأول**: أن عامل الرفع في المبتدأ الابتداء، وعامل الرفع في الخبر المبتدأ. وهو مذهب سيبويه[1]، والأخفش[2]، والفارسي[3]، وجمهور البصريين[4].

**المذهب الثاني**: أن الرافع للمبتدأ هو الابتداء وهو أيضا الرافع للخبر أي أن عامل الرفع في المبتدأ والخبر معنوي. وهو مذهب الأخفش[5]، والأنباري[6]، والزمخشري[7].

**المذهب الثالث**: أن العامل في المبتدأ الابتداء والابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر معا. وهو مذهب المبرد[8]، وابن السراج[9]، وابن جني[10].

**المذهب الرابع:** أنهما ترافعا: أي: رفع المبتدأ الخبر والخبر المبتدأ. وهو مذهب الكوفيين [11]، والكسائي[12]، والفراء[1]، وثعلب[2].

---

(1)الكتاب /88 وينظر: ارتشاف الضرب 1085/3، شرح ابن عقيل 200/1، المساعد 205/1، تمهيد القواعد 886/3.

(2)ينظر : معاني القرآن1 /155، الخصائص 385/2 .

(3)ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 128/1، توجيه اللمع /106 .

(4) ينظر: ارتشاف الضرب 1085/3، المساعد 205/1، شرح ابن عقيل 200/1، همع الهوامع 8/2 .

(5) معاني القرآن للأخفش 155/1، وينظر: ارتشاف الضرب 1085/3، المساعد 205/1، شفاء العليل 272/1.

(6) أسرار العربية /60.

(7) شرح المفصل 85/1 .

(8)المقتضب 126/4، وينظر: المساعد 206/1، تمهيد القواعد 892/3.

(9)ينظر : الأصول 58/1 .

(10)ينظر: الخصائص 385/2 .

(11)ينظر : ثمار الصناعة /250، إصلاح الخلل /122، أسرار العربية /55، الإنصاف 44/1، اللباب في علل البناء والإعراب 119/1، التبيين /125، شرح المفصل 84/1، شفاء العليل 272/1 .

(12)ينظر : معاني القرآن للكسائي /59 .

**وقد اختار الفاكهي مذهب البصريين ونص عليه صراحة قال: "... واحترز باللفظية عن العامل المعنوي وهو الابتداء الذي هو تجرد الاسم للإسناد، فإن الصحيح أنه العامل في المبتدأ[3]"**

**ثانيا: رافع الفعل المضارع**

أجمع النحويون ـــ البصريون والكوفيون ـــ على أن الأفعال المضارعة معربة إلا أنهم اختلفوا في رافعه على مذهبين:

**المذهب الأول**: مذهب البصريين [4] أن الفعل المضارع ارتفع لوقوعه بنفسه موقع الاسم،

لأنك تقول: هذا رجل يكتب، ومررت برجل يكتب، ورأيت رجلا يكتب، فيقع (يكتب) في المواضع الثلاثة موضع(كاتب)، إلا أن إعرابه فيها واحد لم يتغير؛ لأن عوامل الاسم لا تؤثر في الفعل، وصار وقوعه بنفسه موقع الاسم يعمل فيه الرفع؛ لأنه معنوي، والفعل معه مجرد عن العوامل اللفظية، فأشبه الابتداء فارتفع الفعل من حيث ارتفع المبتدأ[5].

**المذهب الثاني**: مذهب الكوفيين وقد اختلفوا فيما بينهم على مذهبين **الأول:** مذهب الكسائي: أن عامل الرفع فيه حرف المضارعة[6]. لأنه قبلها كان مبنيا وبها صار مرفوعا فأضيف العمل إليها ضرورة إذ لا حادث لها سواها[7].

**والثاني**: أن الرافع للفعل المضارع تعريه من الناصب والجازم[8].

**وقد سلك الفاكهي هذا المذهب وأشار إليه صراحة قال : " ورافعه على الصحيح تجرده مما ذكر، لا حرف المضارعة [9]، ولا حلوله محل الاسم [10]،**

---

(1) معاني القرآن للفراء 13/1 وينظر: دراسات في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء /324 .
(2)ينظر: مجالس ثعلب 389/2 .
(3) الفواكه الجنية /217.
(4)ينظر : أسرار العربية/ 35 - 36، الإنصاف 549/2، اللباب في علم الإعراب /187، شرح المفصل لابن يعيش 12/7، شرح الألفية لابن الناظم /664 .
(5)ينظر: ثمار الصناعة /241 .
(6) ينظر: العلل في النحو /69، ثمار الصناعة /243، الإنصاف553/2، أسرار العربية /36، اللباب في علم الإعراب/187 .
(7)ينظر: شرح المفصل 12/7 .
(8) ينظر: اسرار العربية/36، الإنصاف 551/2، شرح الجمل لابن خروف 273/1 -274، شرح المفصل 12/7، شرح الألفية لابن الناظم /664 - 665 .
(9) كما ذهب إليه الكسائي.
(10) كما ذهب إليه البصريون.

**ويستمر على رفعه حتى يدخل عليه ناصب فينصبه... أو يدخل عليه جازم فيجزمه** [1] **"**

## المبحث الثالث
## العوامل اللفظية

العامل اللفظي هو القرينة اللفظية التي تدل على المعنى العامل، وهذا ما ألمح إليه الفاكهي عند حديثه عن الخفض في علامات الأسماء قال: " وهو ما يحدثه العامل من كسرة أو فتحة أو ياء سواء كان العامل حرفا أو اسما[2] " والعوامل اللفظية عند الفريقين ــ البصريين والكوفيين ـــ ثلاثة أنواع : أفعال وأسماء وحروف، وسأفرد كل نوع من الأنواع الثلاثة بحديث مفصل.

**أولا: الأفعال**

أدرك النحويون من ملاحظة الظواهر التركيبية في لغة العرب أن الأفعال أقوى القرائن اللفظية التي ترتبط بها حالات الإعراب، فهي تفوق الأحرف العاملة، لأنهم لاحظوا أن معمولاتها كثيرة متنوعة، فهي ترفع الفاعل، وتنصب المفعولات جميعا، كما تنصب الحال، وتمييز النسبة، وتعمل في الجمل. ولا يقف أمرها عند هذا الحد، بل إنها تعمل فيما تقدم عليها وفيما تأخر عنها، على حين لا يعمل الحرف إلا في المتأخر عنه[3].

وكان الفاكهي من النحاة الذين أدركوا قيمة الفعل وأصالته في العمل وقد تحدث عن ذلك صراحة عند حديثه عن المفعول فيه قال: " وإنما استأثر ظرف الزمان مطلقا بصلاحية النصب على الظرفية على ظرف المكان لأن أصل العوامل : الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته وعلى المكان بالالتزام [4] "

ويضيف الكوفيون إلى حجج البصريين في بيان قوة الفعل في عمله، أن الفعل يعمل متقدمًا كما يعمل متأخرًا، فكلمة (علي) في جملة (على ذَهَبَ) هي الفاعل عمل فيه الفعل المتأخر. ويسوقون الشاهد التالي:

مَا لِلجِمَالِ مَشْيُهَا وئِيْدَا  أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أم حَدِيْدَا[5]

فكلمة(مشيها) فاعل للصفة (وئيدا) وقد تقدم عليها، فإن كانت الصفة هي فرع على الفعل تعمل لمماثلتها إياه، قد عملت في الفاعل المتقدم، فالأولى أن يعمل

---

(1) الفواكه الجنية /349.
(2) الفواكه الجنية /72.
(3)ينظر: أصول النحو العربي د / الحلواني /149.
(4) الفواكه الجنية /308
(5) البيتان من مشطور الرجز، وهما للزباء في شرح التسهيل 41/2، شرح الجمل لابن عصفور عصفور 159/1، شرح التسهيل للمرادي /400، أوضح المسالك80/2، تمهيد القواعد1582/4، التصريح بمضمون التوضيح271/1، شرح الأشموني 302/1 وللخنساء بنت عمرو الصحابية في شواهد الصبان 265/2، وبلا نسبة في التذييل187/6. والشاهد في قوله: مشيها وئيدا حيث استدل به الكوفيون على أن مشيها فاعل وئيدا تقدم عليه لأنهم يجيزون ذلك.

الأصل وهو الفعل، ولا يحتاج حينئذٍ إلى فاعل مستتر يعود على المتقدم الذي أصبح إعرابه مبتدأ عند البصريين[1].

**أما عن موقف الفاكهي من الفعل، فقد نص على عمله في الفاعل ونائبه** فقال: "فالظاهر تارة يكون رافعه ماضيا وتارة مضارعا[2]"وقال: "والنائب عن الفاعل على قسمين ظاهر ومضمر، كما أن الفاعل كذلك فالظاهر يرفعه الماضي والمضارع[3]".

وعند حديثه عن (ظن) وأخواتها وأنها تعمل عملين قال: "وأما (ظن) وأخواتها فإنها تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر...فتنصبهما على أنهما مفعولان لها[4]"وقال أيضا: "النوع الثاني من الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين أفعال التصيير[5]".

أما عمل الفعل في المفعول به فقد اختلف العلماء فيه إلى مذاهب، وقد ذهب الفاكهي إلى أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل أو شبهه قال: "والناصب للمفعول به إما فعل متعد كما تقدم... [6]" وهو مذهب البصريين[7].

**المذهب الثاني**: مذهب الكوفيين[8]، والفراء[9]:أن الناصب للمفعول الفعل والفاعل معا.

**المذهب الثالث**: مذهب هشام أن العامل في المفعول هو الفاعل[10].

**المذهب الرابع**: مذهب خلف الأحمر أن الناصب للمفعول معنى المفعولية[11].

وعند حديثه عن المنادى ذهب إلى أن العامل فيه الفعل قال: "ومن المواضع التي أضمر عاملها وجوبا المنادى بجميع أنواعه[12]"

وعند حديثه عن المفعول المطلق المعنوي خالف الجمهور في ناصبه، فالمفعول المطلق:" إن كان من غير لفظه نحو: قعد جلوسًا، فمذهب الجمهور أنه منصوب

---

(1)ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه /54 -55 .
(2) الفواكه الجنية /197 .
(3) المصدر السابق /213 .
(4) المصدر السابق /276 .
(5) المصدر السابق /279 .
(6) المصدر السابق /291 .
(7)ينظر: الإنصاف 426/1، شرح الرضي 403/1، شرح الكافية لابن جمعة الموصلي185/1، الموصلي185/1، التذييل والتكميل 6/7، شرح التسهيل للمرادي/436، المساعد426/1 .
(8)الإنصاف 426/1، الغرة المخفية 235/1.
(9)ينظر : شرح الرضي 304/1، شرح الكافية لابن جمعة الموصلي 185/1، التذكرة لأبي حيان/431، التذييل والتكميل6/7، شرح التسهيل للمرادي/436، التصريح بمضمون التوضيح309/1، همع الهوامع5/2.
(10)ينظر: شرح الرضي 304/1، التذكرة لأبي حيان/431، التذييل والتكميل 6/7، شرح التسهيل للمرادي/436، المساعد426/1.
(11)ينظر: الإنصاف 426/1، شرح الرضي 304/1، تذكرة النحاة لأبي حيان /431، شرح التسهيل للمرادي /426، المساعد 426/1، التصريح بمضمون التوضيح 309/1.
(12)الفواكه الجنية /292 .

بمضمر أي: جلس جلوسًا، وقيل: بالفعل الظاهر، ومذهب أبي الفتح التفصيل، وهو ظاهر كلام الفارسي[1]"

وقد ذهب الفاكهي إلى أن الفعل الموجود مخالفا في ذلك الجمهور قال: "لا يشترط في المفعول المطلق أن يكون ناصبه من لفظه اكتفاء بالموافقة في المعنى، وبه جزم ابن الحاجب، ونظر بعضهم في أن الجلوس والقعود بمعنى واحد لثبوت الفرق بينهما في المعنى[2]"

وقد ذكر الفاكهي أن الفعل هو العامل في الحال قال: "الحال هو الاسم المنصوب بالفعل[3]"، وقال في موضع آخر عند حديثه عن الحال الجامد المؤول بالمشتق :"ادخلا رجلا رجلا...والمختار أن الجزء الثاني وما قبله منصوبا بالعامل لأن مجموعهما هو الحال فإن الحالية مستفادة منهما أي مرتبين[4]"

وذكر عند حديثه عن التمييز أن الفعل هو العامل فيه قال:" والتمييز هو المنصوب بما سبق من فعل أو شبهه[5]"

**ثانيا: الأسماء**

يرى النحاة أن الأسماء نقيضة الأفعال، فالأصل فيها ألا تعمل، لأن الإعراب خاص بها، وهذا يعني أنها معمولات لا عوامل، ولكن بعضها أشبه الفعل فعمل عمله، وبعضها الآخر ضمن معنى الحرف أو ناب عنه فعمل عمله، والضرب الأول في رأيهم أقوى من الثاني لأن الفعل أقوى العوامل[6].

وقد تحدث الفاكهي عن أصالة العمل بالنسبة للفعل، وفرعيته بالنسبة للأسماء فقال :"اعلم أن أصل العمل للأفعال وما عمل من الأسماء فلشبهه بالفعل ويعمل عمل الفعل من الأسماء سبعة المصدر واسم الفاعل وأمثلة المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الفعل[7]" وقد علل عدم تعرضه لاسم المصدر ولا للظرف والمجرور المعتمدين قال:" وإنما لم يتعرض لاسم المصدر لندرة إعماله، بل منع البصريون إعماله نظرا إلى أن أصل وضعه لغير المصدر وأولوا ما أوهم ذلك، ولا للظرف والمجرور المعتمدين للاختلاف في إعمالهما[8]" إعمالهما[8]"

**أول الأسماء التي عملت عمل الفعل عند الفاكهي المصدر**، وأشرنا ـــ سابقا ـــ إلى أن الفاكهي ذهب إلى أن عمل المصدر بالفرعية لأن الأصالة في العمل

---

(1) ارتشاف الضرب 1355/3، وينظر: الكتاب 231/1،المسائل المنثورة /20،الخصائص 454/2 - 456 .
(2)الفواكه الجنية /301 - 302 .
(3) المصدر السابق /315 .
(4) المصدر السابق /317 .
(5) المصدر السابق /320 .
(6)ينظر: أصول النحو العربي د/الحلواني /161 .
(7) الفواكه الجنية /406 .
(8) المصدر السابق /405 .

للأفعال، وأن المصدر اسم والأصل في الأسماء عدم العمل وإنما عمل لشبهه بالفعل، موافقا في ذلك لجمهور النحاة، لكن خالف في ذلك ابن مالك قال:" ويعمل المصدر عمل فعله لا لشبهه بالفعل، بل لأنه أصل، والفعل فرع ؛ ولذلك يعمل مرادًا به المضي أو الحال أو الاستقبال[1] " وقد بدأ" لأنه يعمل عمل فعله ماضيا وغيره فيرفع الفاعل وينصب المفعول[2]" لكن هذا العمل ليس على إطلاقه بل هو مشروط بشرطين أحدهما وجودي وهو" أن يحل محله فعل م ع(أن) المصدرية، إن أريد به المضي أو الاستقبال؛ أو فعل مع ما المصدرية، إن أريد به الحال فالأول نحو: يعجبني ضربك زيدًا غدًا أو أمس والتقدير: إن تضرب زيدًا غدًا أو إن ضربته أمس، والثاني: نحو: يعجبني ضربك زيدًا الآن، التقدير: ما تضربه الآن[3] " فإن اختل هذا الشرط لم يعمل المصدر، لذلك كان المصدر وغيره أضعف من الأفعال في العمل لأنها تعمل في مواضع ولا تعمل في مواضع أخرى" فإن لم يحل محله مع ذلك أو حل محله الفعل وحده امتنع إعماله فلا يصح نصب (زيد) بـ (ضربا) في نحو :"ضربت ضربا زيدًا" ولا في نحو: ضربا زيدًا خلافا لابن مالك في الثانية [4] " فقد ذهب إلى أن المصدر العامل على ضربين"...الثاني منهما: ضَرْبٌ يقدر بالفعل وحده. وهذا هو الآتي بدلا من اللفظ بفعله. ويعمل مقدما ومؤخرًا؛ لأنه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلة؛ فيقال: ضربًا رأسه، ورأسه ضربا [5]"

**والشرط الثاني**: من شرطي المصدر كي يعمل عمل فعله وهو الشرط العدمي" ألا يكون المصدر مصغرًا... ولا مضمرًا...ولا محدودًا بالتاء...ولا موصوفا قبل العمل...ولا مفصولا من معموله بأجنبي[6]"

والمصدر العامل على ثلاثة أقسام: الأول: مضاف لما بعده. **والثاني:** منون أي: مجرد من (أل) والإضافة. **والثالث:** مقرون بـ (أل).

أما الأول والثاني فلا خلاف بين العلماء في إعمالهما وإنما الخلاف في النوع الثالث وهو المقرون بـ (أل)فجعله الفاكهي شاذًا قال: "وعمله حال كونه مقرونا بـ (أل) شاذ لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بـ(أل)أو كان ينبغي ألا تدخل عليه(أل)؛ لأنه مؤول بأن والفعل، و(أل) لا تدخل عليهما لكن لما كان على صورة الاسم ساغ ذلك لقوله:

ضَعِيفُ النِّكَايةِ أَعْدَاءَهُ  يَخَالُ الفِرَارُ يُرَاخِي الأَجَل[7]

---

(1) شرح الكافية الشافية 452/1 .
(2) الفواكه الجنية /406 .
(3) الفواكه الجنية /406 وينظر :شرح الكافية الشافية452/1،ارتشاف الضرب2256/5 .
(4) الفواكه الجنية /406 - 407 .
(5) شرح الكافية الشافية 458/1 .
(6) الفواكه الجنية /407 وينظر :شرح الكافية الشافية 459/1، ارتشاف الضرب 2255/5 -2256 .
(7) البيت من بحر المتقارب، وهو من شواهد الإيضاح العضدي/145، المنصف 7/3، شرح المفصل59/6، شرح جمل الزجاجي 27/2، التصريح بمضمون التوضيح63/2، همع الهوامع72/5 .والشاهد في قوله :ضعيف النكاية أعداءه حيث جاء المصدر المعرف بـ (أل) عاملا فيما بعده، وهو في المرتبة الثالثة بعد المنون والمضاف .

و(النكاية) مصدر مقرون بـ (أل)، وفاعله محذوف، و(أعداءه) مفعول، والتقدير: ضعيف نكايته أعداءه، واعترض بأن الإضافة كالتعريف بـ (أل)فهلا بعد معها المصدر عن الفعل، وأجيب

بأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل، بخلاف المقرون بـ (أل)[1] "

فهذا النوع قد جعله الفاكهي شاذًا، والصحيح أنه قد وقع الخلاف فيه بين العلماء على أربعة مذاهب:

**الأول:** أنه لا يجوز إعماله، وهو مذهب الكوفيين والبغداديين، ووافقهم جماعة من البصريين كابن السراج، وما ظهر بعده من معمول فهو لعامل يفسره المصدر كما في المنون حتى إنهم أجازوا خفض الاسم بعده على تقدير مصدر محذوف وقالوا: قالت العرب: يعجبني الإكرام عندك سعد بنيه، أي: إكرام سعد بنيه.

**الثاني: أنه** يجوز كالمصدر المنون، فيرفع به الفاعل، وينصب المفعول تقول: عجبت من الضرب زيدٌ عمرًا، ولا قبح في ذلك، وهو مذهب سيبويه.

**الثالث**: أنه يجوز إعماله على قبح، وهو مذهب الفارسي وجماعة من البصريين.

**الرابع**: التفصيل بين أن يعاقب الضمير(أل) فيجوز إعماله، أو لا يعاقب فلا يجوز، وهو مذهب ابن الطراوة، وابن طلحة، وإياه أختار، مثال المعاقبة: إنك والضرب خالدًا المسيء، أي: وضربك، ومثال غير المعاقبة: عجبت من الضرب زيدٍ عمرًا[2].

**وثاني الأسماء التي عملت عمل الفعل عند الفاكهي اسم الفاعل** "وهو يعمل عمل الفعل ولو مثنى أو مجموعًا...ويعمل عمل فعله لازمًا ومتعديًا، فإن كان مقرونا بأل عمل مطلقا أي سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال وسواء اعتمد أو لم يعتمد نحو: هذا الضارب زيدًا أمس أو الآن أوغدًا؛ لأنه حينئذٍ صلة الموصول فهو فعل بحسب المعنى وإن كان اسمًا بحسب الصورة، ومن ثم جاز عطف الفعل عليه[3] "

وهذا هو النوع الأول من نوعي اسم الفاعل، أما النوع الثاني فهو المجرد من(أل)فهو يعمل عمل الفعل بشرطين؛ أحدهما: أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال. الثاني: اعتماده ولو تقديرًا على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف أو ذي حال[4].

وقد خالف الكوفيون والأخفش النحاة في الشرط الثاني فلم يشترطوا الاعتماد على شيء مما تقدم، وأجازوا إعماله من غير اعتماد نحو قولك: ضاربٌ زيدًا عندنا[5].

---

(1)الفواكه الجنية /408.

(2)ارتشاف الضرب 2261/5، وينظر: الكتاب 192/1، الأصول 137/1، الإيضاح العضدي /145، المقتصد شرح الإيضاح 563/1 - 564، المساعد 235/2، التصريح بمضمون التوضيح63/2 .

(3) الفواكه الجنية /409 .

(4) ينظر: الإيضاح العضدي/133، شرح الكافية الشافية459/1،ارتشاف الضرب2269/5 .

(5) ارتشاف الضرب 2271/5 وينظر: شرح الجمل 554/1، المساعد 194/2 .

**وقد علق الفاكهي على الشرط الأول بقوله** :"وإنما اشترط في المجرد من (أل) كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، لأنه حينئذٍ يشبه المضارع في معناه، كما أشبهه في اللفظ بجريانه عليه في الحركات والسكنات، واعتماده على ما ذكر لتقوى مشابهته له لأن كلا منهما يقربه منه...وأنه إذا كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد لم يعمل، بل يجب إضافته لعدم جريانه بأنه على الفعل الذي هو بمعناه وهو الماضي، فهو مشبه له معنى لا لفظًا، فإن كان له معمول آخر غير ما أضيف اسم الفاعل إليه وجب نصبه بفعل مقدر نحو: زيد معطي خالدٍ درهمًا أمس، فـ (درهما) منصوب بـ (أعطى) المقدر، كأنه لما قيل: زيد معطي خالد، قيل :ما أعطاه ؟فقيل: درهما، أي: أعطاه درهما[1]"

**النوع الثالث من الأسماء التي تعمل عمل الفعل أمثلة المبالغة المحولة من اسم الفاعل للدلالة على التكثير** وأوزانها: فَعَّال وفَعُول ومِفْعَال وفَعِيل وفَعِل وهذه الأمثلة الخمسة" كاسم الفاعل في العمل وشروطه، حتى عدم التصغير والوصف، فما كان منها صلة لـ (أل) بأن كان مقرونا بها عمل مطلقا أي ماضيا وحالا ومستقبلا اعتمد أو لا، نحو: جاء الضَّراب أو المِضْرَاب زيدًا أمس أو الآن أو غدًا، وإن كان مجردًا منها عمل بالشرطين السابقين في اسم الفاعل: عدم المضي والاعتماد ولو تقديرًا على واحد مما مر نحو: ما ضراب زيدٌ عمرًا... ويجري في هذه الأمثلة ما قدمناه في اسم الفاعل من أن وجود الشرطين لا يوجبان عملهما فيجوز إضافتها إلى مفعولها، وإنما عملت مع فوات المشابهة اللفظية للمضارع لما فيها من المبالغة في المعنى فقامت مقامها[2] "

**النوع الرابع من الأسماء التي تعمل عمل الفعل اسم المفعول ويعمل عمل الفعل المبني للمجهول"** فيرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل، فإن كان من متعد إلى اثنين أو ثلاثة رفع واحدًا ونصب ما سواه، وشرطه كاسم الفاعل فإن كان صلة لـ (أل)عمل مطلقا نحو جاء المضروب عبده أمس أو الآن أو غدًا...وإن كان مجردًا من (أل) عمل بشرط عدم المضي والاعتماد على واحد مما سبق ولو تقديرا نحو: زيد مضروب عبده الآن أو غدًا[3]"

**النوع الخامس من الأسماء العاملة عمل الفعل الصفة المشبهة باسم الفاعل** "المتعدي إلى واحد من حيث إنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل ولهذا عملت عمله، وإن كان الأصل ألا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت وبكونها مأخوذة من فعل قاصر، واقتصرت على واحد لأنه أقل درجات المتعدي، ويشترط لصحة عملها إذا تجردت الاعتماد على واحد مما سبق لا الحال أو الاستقبال؛ لأنها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه لأن مالا يدل على حدث لا تعلق له بالزمان[4] "

ولما كانت الصفة المشبهة فرع الفرع في العمل فهي إنما عملت لأنها أشبهت اسم الفاعل واسم الفاعل إنما عمل لشبهه بالفعل لم يتقدم معمولها عليها قال

---

(1) الفواكه الجنية /410 - 411 .
(2) المصدر السابق /411 -412.
(3) المصدر السابق /413.
(4) المصدر السابق /413 - 414.

الفاكهي:" ولا يتقدم معمول هذه الصفة الذي هو فاعل في المعنى عليها؛ لأنها فرع اسم الفاعل الذي هو فرع الفعل في العمل فقصرت عنه فلم تعمل في متقدم، فلا يقال: زيد وجهه حسن، وبهذا فارقت اسم الفاعل[1]"

**ومن الأسماء العاملة عمل الفعل اسم التفضيل** " ولا ينصب المفعول له ولا معه ولا المفعول المطلق لأنه ألحق بأفعال الغريزة...فإن كان من متعد لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر نحو : زيدٌ أكسى الناس للفقراء الثياب، أي :يكسوهم الثياب...ولا يرفع غالبا الفاعل الظاهر ولو ضميرًا منفصلا، فلا يقال : جاءني أحد أحسن منه أبوه أو هو، إذ ليس مثل معناه في الزيادة ليعمل عمله إلا في مسألة الكحل فيجوز ذلك فيها إجماعًا... ويعمل اسم التفضيل في التمييز نحو " أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالا [2] " لأن التمييز يخلو عن معنى الفعل كـ "رطل زيتا"، وفي الجار والمجرور والظرف لأنهما يكفيهما رائحة من الفعل نحو : زيد أفضل منك اليوم وفي الحال نحو زيد أحسن الناس مبتسما[3] "

**ومن الأسماء العاملة عمل الفعل وهو النوع السابع الذي ذكره الفاكهي اسم الفعل** "ويعمل عمل الفعل الذي هو بمعناه فيرفع الفاعل ظاهرا ومستترا ويتعدى إلى المفعول بنفسه وبحرف الجر، ومن ثم عدى(حيهل) بنفسه لما كان بمعنى(إئت) في نحو: حيهل الثريد، وبالياء لما كان بمعنى يمحل في نحو " إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر " وبـ (على ) لما كان بمعنى أقبل في نحو: حيهل على كذا... ولا يضاف كما أن مسماه وهو الفعل كذلك، ولهذا قالوا في نحو : بله زيدٍ، ورويدَ زيدٍ بالجر أنهما مصدران، والفتحة فيهما فتحة إعراب... ولا يتقدم معموله عليه بل يجب تأخيره عنه لضعفه في العمل، فلا تقول: زيدًا دونك كما تقول : زيدًا خذ، خلافا للكسائي في إجازة ذلك إلحاقا للفرع بأصله[4]"

**وهناك نوعان آخران من الأسماء يعملان فيما بعدهما ذكرهما الفاكهي أحدهما**: يعمل النصب في الاسم وهو الاسم التام الذي عمل النصب في تمييز الذات المبهمة قال الفاكهي " والناصب لتمييز الذات المبهمة هو تلك الذات كـ (عشرين) في عشرين درهما، وصح عملها وإن كانت جامدة لشبهها باسم الفاعل لأنها طالبة له في المعنى[5]"

**والنوع الثاني الذي يعمل الخفض فيما بعده هو المضاف** "فنحو: غلام زيدٍ وضارب بكرٍ، فـ (زيد) مخفوض بإضافة (غلام) إليه، وكذا (بكر) مخفوض بإضافة (ضارب) إليه[6]"

والعلماء قد اختلفوا في هذا الخافض، وقد ذكر الفاكهي هذا الخلاف قال: "وقد اختلفوا في الجار للمضاف إليه على أقوال ثلاثة الصحيح منها أن المضاف إليه مجرور بالمضاف، لاتصال الضمير به، والضمير حينئذٍ لا يتصل إلا بعامله، ولا بالإضافة التي هي معنى على ما قيل ؛ لأن المعنى إنما يصار إليه في العمل عند

---

(1) المصدر السابق / 415 - 416.
(2) سورة الكهف جزء من الآية /34 .
(3) الفواكه الجنية /416، 417، 418 .
(4) المصدر السابق /421 .
(5) المصدر السابق /325.
(6) المصدر السابق /343.

تعذر اللفظ، ولا بالحرف المقدر على ما قيل ؛ لأن إضمار الجار ضعيف، ولأن معنى غلام زيد غير معنى غلام لزيد[1] "

(1) المصدر السابق / 348 - 349 وينظر :الكتاب 419/1، المقتضب 143/4،ما ينصرف وما لا ينصرف/6، ارتشاف الضرب 1802/4، المساعد239/2،التصريح بمضمون التوضيح24/2،همع الهوامع265/4.

**ثالثا: الحروف**

وجد النحاة في استقراء العربية ظاهرة لا تخلو من دلالة على منطقية هذه اللغة، وهي أن الحروف العاملة هي الحروف التي تختص بالأسماء فلا تباشر الأفعال، أو تختص بالأفعال فلا تباشر الأسماء. وتبين لهم أن الحرف الذي لا اختصاص له بأحد القبيلين لا عمل له.

فالحرف المختص بالاسم مثلا تقترن به حالة إعرابية خاصة، وكذلك الشأن فيما اختص بالفعل، وهذا الاقتران المطرد هو الذي هيأ النحاة أن يطلقوا عليه مصطلح العامل[1].

**ومن الحروف العاملة في الاسم الرفع والنصب في الخبر (ما ولا وإن ولات) المشبهات بليس؛** لكنها لضعفها عن العمل تعمل بشروط " هذه الشروط متى وجدت جاز إعمالها في معرفة ونكرة فالمستوفية للشروط نحو: ما زيدٌ ذاهبا" وقد ورد القرآن بإعمالها كقوله تعالى "ما هذا بشرًا[2]"،" مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ[3]" ولم يقع في القرآن إعمال (ما) صريحا في غير هاتين الآيتين [4] " فإن انتفى أحد هذه الشروط بطل عمل (ما) لضعف شبهها بليس.

وأما(لا) النافية للوحدة فهي تعمل عمل (ليس) أيضا عند الحجازيين بشروط، ومثلها(إن) النافية تعمل بشروط.

وأما (لات) "فتعمل عمل (ليس) بإجماع من العرب بشرط أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين وبشرط ألا يجمع بين جزأيها في الكلام[5]"

**ومن الحروف العاملة المختصة بالاسم أيضا(إنَّ) وأخواتها وهي تعمل لأنها أشبهت الفعل** قال الفاكهي: "وأما (إن) وأخواتها فتسمى الأحرف المشبهة بالفعل، ولها صدر الكلام، إلا (أن) المفتوحة فتنصب المبتدأ المسند إليه ويسمى اسمها، وترفع الخبر على الأصح ويسمى خبرها وهي ستة أحرف عملها متحد ومعناها مختلف[6]"

وهذه الأحرف لما كانت ضعيفة في العمل لعدم تصرفها فلا يتقدم معمولها عليها ولا يتوسط بينها وبين اسمها قال الفاكهي :"ولا يتقدم خبر هذه الأحرف عليها ولو ظرفا أو جارا ومجرورا فلا يقال قائم إن زيدا، ولا عندك أو في الدار إن زيدا لضعفها في العمل بعدم تصرفها؛ لأن عملها بالحمل على الأفعال فلم تقو قوتها، ولهذا لا يتوسط بينها وبين اسمها فلا يقال: إن قائم زيدًا، وإذا امتنع هذا امتنع ما قبله من باب أولى؛ لأن امتناع الأسهل يستلزم امتناع غيره، إلا إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فإنه يجوز "إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالا[7] "ونحو:" إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً[8]"لأجل التوسع في الظرف والمجرور[1]"

---

(1)ينظر : أصول النحو العربي د/الحلواني /153 -154 .
(2)سورة يوسف، جزء من الآية /31 .
(3)سورة المجادلة، جزء من الآية /2 .
(4) الفواكه الجنية /243 .
(5) المصدر السابق /248.
(6) المصدر السابق /254.
(7)سورة المزمل /12 .
(8) سورة النازعات /26 .

وهذه الأحرف أيضا إذا اتصل بها ما قد يزيل اختصاصها يبطل عملها" وتتصل(ما) الزائدة بهذه الأحرف الستة فيبطل عملها لأن(ما) قد أزالت اخصاصها بالأسماء فوجب إهمالها، ولهذا تسمى كافة لكفها ما اتصلت بها عن العمل وتسمى أيضا المهيئة لأنها هيأت هذه الأحرف للدخول على الأفعال نحو "إِنَّمَا اللّهُ إِلَـهٌ وَاحِدٌ[2]" مثال لإهمال(إن)المكسورة ودخولها على الاسم، ونحو " قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ [3]"مثال لدخولها على الفعل... ويستثنى من هذه الأحرف (ليت) فيجوز فيها الإعمال ؛ لأنها لم يزل اختصاصها بالأسماء باتصال (ما) بها والإهمال إلحاقا لها بأخواتها نحو: ليتما زيدا قائم بنصب (زيد) ورفعه[4]"

**ومن الحروف أيضا(لا) النافية للجنس وهي تعمل لأنها اختصت بالجملة الإسمية** قال الفاكهي: "وتعمل هذه عمل(إن)فتنصب الاسم الذي هو المبتدأ لفظا أو محلا، وترفع الخبر الذي كان خبر المبتدأ على أنه خبرها، لأنها لتأكيد النفي، و(إن)لتأكيد الإيجاب، فحملت على(إن) حملا للنقيض على النقيض، كما يحمل النظير على النظير، وكان القياس ألا تعمل كما مرَّ، لكنهم أخرجوها عن الأصل، وأعملوها بشرط اجتماع أمور أربعة[5]"

**ومن الحروف أيضا العاملة الخفض في الاسم حروف الجر** وهي "عاملة لأنها لا تدخل إلا على الأسماء، ولا تباشر الأفعال[6]"وقد رأى الفاكهي ذلك قال: " فأما المخفوض بالحرف وهو ما يخفض بمن، وإلى، وعن وعلى وفي والباء واللام والكاف وحتى والواو التي للقسم، والفاء ورب، ومذ ومنذ، فهذه أربعة عشر حرفا كلها مستوية في الاختصاص بالأسماء فاستحقت أن تعمل لما تقدم من أن الأصل في كل حرف مختص أن يعمل فيما اختص به[7]."

**ومن الحروف العاملة النصب في الأفعال(أن)المصدرية وأخواتها،** وقد قسم أخواتها إلى قسمين قسم هي العاملة في الفعل بنفسها، وقسم (أن) المضمرة هي العاملة في الفعل قال: النواصب التي تنصبه قسمان: قسم متفق على نصبه، وهو ما ينصب المضارع بنفسه، وقسم مختلف في أنه ينصب المضارع، والأصح أن النصب بـ (أن) مضمرة بعده، فالقسم الأول المتفق عليه أربعة أحدها أن المصدرية تنصب المضارع إن لم تسبق بعلم ولا ظن وهي معه في تأويل المصدر نحو: " يُرِيدُ اللّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ [8]"

والثاني مما ينصب بنفسه (لن) نحو" لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ [9]". والثالث: كي المصدرية وهي المسبوقة باللام التعليلية لفظا نحو " لِكَيْلا تَأْسَوْا [10]"أو باللام

---

(1) الفواكه الجنية /255 .
(2)سورة النساء جزء من الآية 171 .
(3)سورة الأنبياء جزء من الآية /108
(4) الفواكه الجنية/262 - 263 .
(5) المصدر السابق /269.
(6) أصول النحو العربي د/الحلواني/154.
(7) الفواكه الجنية /337
(8)سورة النساء جزء من الآية /28 .
(9)سورة طه جزء من الآية /91 .
(10)سورة الحديد جزء من الآية /23.

تقديرا نحو : جئتك كي تكرمني إذا قدرت أن الأصل لكي. والرابع: (إذن) وهي تعمل بشروط ثلاثة...

والقسم الثاني: مما ينصب المضارع بإضمار (أن) بعده قسمان باعتبار جواز الإضمار ووجوبه ما تضمر(أن)بعده جوازا، ولو أظهرت في الكلام لجاز ما تضمر أن بعده وجوبا فيمتنع إظهارها.

والأول خمسة من الحروف هي لام كي التعليلية والأربعة الباقية هي الواو والفاء وثم وأو العاطفات على اسم خالص ليس في تأويل الفعل...والقسم الثاني وهي ما تضمر أن بعده وجوبا ستة من الحروف أحدها: كي الجارة، وثانيها: لام الجحود، وثالثها: حتى الجارة، ورابعها(أو) بمعنى(إلى)، وخامسها: فاء السببية وهي التي قصد بها الجزاء، وسادسها: واو المعية[1].

**ومن الحروف العاملة في الفعل: حروف عامل الجزم فيها** "وهي نوعان : جازم لفعل واحد، وجازم لفعلين، الأول: سبعة: لم ولما وألم ولام الأمر ولا المستعملة في النهي والطلب في قول ضعيف إذا أسقطت الفاء من المضارع الواقع بعده...والنوع الثاني : وهو ما يجزم فعلين وهي : إن وما ومن ومهما وإذما وأي بالتشديد ومتى وأيان وأين وأنى وحيثما[2].

وبعد فمن خلال ما سبق عرضه للعوامل اللفظية تتضح لنا القاعدة الأساسية في نظرية العامل وهي أن ما يختص يعمل وما لا يختص لا يعمل، فحروف الجر قد اختصت بالأسماء فعملت فيها الجر، ولم تعمل في الأفعال، وحروف النصب والجزم لما اختصت بالفعل عملت فيه النصب والجزم، ومع ثبوت هذه القاعدة إلا أنها لم تطرد في لغة العرب فقد أحاطها شيء من الشذوذ وهو "أن بعض الحروف المختصة لم تعمل فيما اختصت به، كحرفي الاستقبال ـ السين وسوف ـ، فقد اختصا بالفعل المضارع، كاختصاص لم ولن وأخواتهما ولكنهما مع ذلك لم يعملا، وقل مثل ذلك في (أل) التي تختص بالأسماء دون أن تعمل فيها، و(قد) المختصة بالفعل دون الاسم[3]" .

## المبحث الرابع
## صفات العامل وشروطه

يمكننا الوقوف على صفات العامل وشروطه التي ذكرها الفاكهي من خلال شرحه على الآجرومية ونلخصها في الآتي:

1- **يشترط في العامل الاختصاص،** فالحرف يعمل إذا اختص، وحروف الجر اختصت بالأسماء فعملت فيها الجر[4]، واختصت بالاسم لأنها وضعت لتجر معاني الأفعال التي لا تتعدى بنفسها إلى الأسماء[5]ومثلها حروف الجزم اختصت بالفعل فأحدثت فيه الجزم، وحروف النصب اختصت بالفعل فأحدثت

---

(1) الفواكه الجنية /351 -359.
(2) المصدر السابق /361 - 368.
(3) أصول النحو العربي د/ الحلواني /156 وقد تحدث الفاكهي عن ذلك ينظر صـ 82، 264.
(4) ينظر : الفواكه الجنية /72.
(5) المصدر السابق /74.

فيه النصب وإن لم يختص بالأسماء والأفعال لم يعمل كـ (هل)[1]، وإنما عملت(ما)النافية مع أنها لا تختص حملا لها على(ليس)[2]. وكان القياس فيها ألا تعمل لعدم اختصاصها[3].

2- **الحرف مع اختصاصه قد يكون له عمل في حال، ولا يكون له في حال أخرى،** ومن أمثلة ذلك(لات)تعمل في الحين أو الزمن ولا تعمل في غيرهما، وحرف الجر(التاء) يجر لفظ الجلالة، ولفظ (رب)، ولا يجر غيرهما. قال الفاكهي : وأما (لات) فتعمل عمل (ليس) بإجماع من العرب بشرط أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين، وهذا ما نص عليه سيبويه، وقيل :لا يختص به بل باسم الزمان[4]. وقال عن حرف التاء : ومنها ما يختص جره بالله ولفظ (رب) حال كونه مضافا للكعبة أو لياء المتكلم، وهو حرف واحد التاء... والغالب دخولها على لفظ الجلالة وندر حفظها لغير ذلك[5].

3- **رتبة العامل التقدم على المعمول، وعلى ذلك لا يجوز تقديم المرفوع على رافعه،** قال الفاكهي: ومن أحكام الفاعل أنه لا يجوز تقدمه على الفعل أو ما في تأويله لأنه كالجزء منه فلم يجز تقدمه عليه كما لا يجوز تقدم عجز الكلمة على صدرها...فإن وجد في اللفظ ما ظاهره أنه فاعل مقدم على الفعل وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا في الفعل[6].

4- **أصل العمل للفعل،** قال الفاكهي عند حديثه عن متعلق الخبر إذا كان حرف جر أو ظرفًا: ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرا بمحذوف وجوبًا، واختلف في ذلك المحذوف، فمنهم من قدره فعلا نظرا إلى أن المقدر عامل في الظرف وفي محل الجار والمجرور وأصل العمل للفعل [7].

5- **وما يعمل عمله من الأسماء مشبه به، ولهذا حددوا الأسماء التي تعمل عمل الفعل،** قال الفاكهي: اعلم أن أصل العمل للأفعال وما عمل من الأسماء فلشبهه بالفعل، ويعمل عمل الفعل من الأسماء سبعة المصدر، واسم الفاعل وأمثلة المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الفعل [8].وهذا القول ليس على إطلاقه فهو أعمل المضاف في المضاف إليه والمميز في التمييز قال: وقد اختلفوا في الجار للمضاف إليه على أقوال ثلاثة: والصحيح منها أن المضاف إليه مجرور بالمضاف لاتصال الضمير به والضمير حينئذٍ لا

---

(1) المصدر السابق / 82 وينظر صـ 337.
(2) المصدر السابق /82.
(3) المصدر السابق /243.
(4) المصدر السابق /247 - 248.
(5) الفواكه الجنية / 339.
(6) المصدر السابق /200.
(7) المصدر السابق /225.
(8) المصدر السابق /406.

يتصل إلا بعامله[1]. وقال في باب التمييز: والناصب لتمييز الذات المبهمة هو تلك الذات كـ (عشرين) في: عشرين درهما، وصح عملها وإن كانت جامدة لشبهها باسم الفاعل لأنها طالبة له في المعنى[2].

6- **العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي،** وهذا ما ذهب إليه الفاكهيـ كما ذهب إليه النحاة من قبلـ وقد أكد الفاكهي ذلك عند حديثه عن نواسخ الابتداء قال: العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر على ضربين: أفعال وحروف، وتسمى هذه العوامل النواسخ لأنها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع عنه حكمه أي عمل الابتداء فيه أخذا من النسخ، وهو لغة: الرفع، وتصير هي عاملة فيه لأنها عاملة لفظية، واللفظي أقوى من المعنوي[3].

7- **قد يتقدم المعمول على العامل إذا كان العامل قويًا،** ومن ذلك إجازته تقديم معمول خبر (كان)وأخواتها عليها قال الفاكهي: ويجوز تقدم أخبارهن عليهن بدليل جواز تقدم معمول الخبر، نحو "وأنفسهم كانوا يظلمون[4]"، وقوله:

..... على السن خيرًا لا يزال يزيد[5]

ولا فرق في ذلك بين ما شرط في عمله تقدم نفي أم لا[6].

أما إذا كان العامل ضعيفا فلا يتصرف في خبره فلا يتقدم على اسمها لمنع تقدم أخبار (ما ولا وإن ولات) المشبهات بـ(ليس) فهي عملت لما أشبهت (ليس) لكنها ضعيفة؛ لأنها فرع في العمل، قال الفاكهي: تعمل(ما) بشروط منها: ألا يتقدم خبرها ولو ظرفا على اسمها نحو: ما قائمٌ زيدٌ. ومنها: ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا نحو: ما طعامك زيد أكل، لضعفها في العمل فلا يتصرف في خبرها ولا معمول خبرها بالتقدم[7]. وقال في باب (إن)وأخواتها: ولا يتقدم خبر هذه الأحرف عليها ولو ظرفا أو جارا ومجرورا فلا يقال: قائمٌ إن زيدًا، ولا عندك أو في الدار زيدًا لضعفها في العمل بعدم تصرفها؛ لأن عملها بالحمل على الأفعال فلم تقو قوتها[8].

8- **قد يحذف العامل أو المعمول،** ومن ذلك حذف المبتدأ أو الخبر أو الفعل أو المفعول وغير ذلك من أنواع الحذف، ومن أمثلة ذلك قال الفاكهي: وتختص (كان) بجواز حذفها مع اسمها وإبقاء خبرها على حاله منصوبا لكثرة استعمالها

---

(1) الفواكه الجنية /348.
(2) المصدر السابق /325.
(3) المصدر السابق /231.
(4) الأعراف 177.
(5) البيت من بحر الطويل للمعلوط بن بدل القريعي، وصدره: ورج الفتى للخير ما إن رأيته وهو من شواهد: شرح المفصل 130/8، التصريح بمضمون التوضيح 189/1، همع الهوامع 118/2.والشاهد في قوله: خيرا لايزال يزيد، حيث قدم معمول خبر يزيد على يزال نفسها.
(6) الفواكه الجنية /237 وينظر صـ 290 في جواز تقديم المفعول على فعله.
(7) الفواكه الجنية /243 - 244 بتصرف.
(8) المصدر السابق / 255.

وذلك كثير في كلامهم بعد (إن) و (لو) الشرطيتين وبعد غيرهما قليل، كقوله عليه الصلاة والسلام " التمس ولو خاتما من حديد " أي ولو كان الذي تلتمسه خاتما من حديد فحذفت (كان) واسمها [1].

9- **يشبه العامل بغير العامل فيأخذ حكمه إذا كانت بينهما مناسبة، وقد يعمل غير عمله،** قال الفاكهي عند حديثه عن (أن) المصدرية الناصبة للفعل المضارع: وقد تهمل حملا لها على (ما) المصدرية كقوله:

إِنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ..... [2]

كما عملت (ما) المذكورة حملا عليها كالحديث "كما تكونوا يول عليكم"، ومن العرب من يجزم بها، كقوله [3]:

..... تَعَالوا إلى أَنْ يَأْتِنَا الصيد يخطب [4]

10- **لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال، لكن يستثنى من ذلك (كي) التعليلية فهي قد تنصب وتجر،** قال الفاكهي: والثالث من النواصب كي المصدرية وهي المسبوقة باللام التعليلية لفظا نحو "لكيلا تأسوا[5]" أو باللام تقديرا نحو جئتك جئتك كي تكرمني، إذا قدرت أن الأصل لكي ولكن حذفت اللام استغناء عنها بنيتها، فإن لم تقدر اللام قبلها فكي جارة تعليلية[6].

11- **ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع،** وهذا القول مردود بالناصب لتمييز الذات المبهمة فهو يعمل النصب في التمييز ولا يعمل الرفع قال الفاكهي: والناصب لتمييز الذات المبهمة هو تلك الذات كعشرين في: عشرين درهما، وصح عملها وإن كانت جامدة لشبهها باسم الفاعل لأنها طالبة له في المعنى[7].

12- **عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال،** ومثال ذلك أن الأدوات الناصبة للفعل المضارع المتفق عليها أربعة هي (أن ولن وكي وإذن) أما العوامل الباقية وهي الفاء والواو وأو وحتى واللام المكسورة فهي عاملة الكسرة في الاسم فكيف تعمل في الفعل؟ وأن العامل بعدها بـ (أن) مضمرة، قال الفاكهي: والنواصب التي تنصب المضارع قسمان: قسم متفق على نصبه، وهو ما ينصب المضارع بنفسه، وقسم

---

(1) المصدر السابق /240.

(2) البيت من بحر البسيط، وعجزه : مني السلام وأن لا تشعرا أحدا، وهو بلا نسبة في : الخصائص 390/1،المنصف 278/1،مجالس ثعلب 390،شرح جمل الزجاجي437/1، التصريح بمضمون التوضيح 232/2 .والشاهد في قوله: إن تقرآن، حيث أهمل (إن) فأثبت نون الفعل حملا على (ما)

(3) البيت من بحر الطويل لامرئ القيس / وصدره: إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا
ورواية الديوان: إلى أن يأتي، ينظر الديوان /389، والشاهد في قوله :إلى أن يأتنا، حيث عملت (أن)المصدرية عمل (إن) الشرطية فأحدثت الجزم فيها.

(4) الفواكه الجنية /350.

(5) الحديد /23.

(6) الفواكه الجنية /352.

(7) المصدر السابق /325.

مختلف في أنه ينصب المضارع والأصح أن النصب بأن مضمرة بعده وهي لام كي والواو والفاء وثم وأو العاطفات على اسم خالص[1].

**إلى غير ذلك من الشروط والصفات التي وضعها النحاة للعامل وسار على دربهم الفاكهي، وبفضل هذه الصفات والشروط يرجحون ويقبلون ويردون ويرفضون فرجحوا عمل الحرف لما اختص، ولما لم يختص وعمل كما النافية فإنما عمل لمشابهته بـ (ليس)، وأن العامل القوي يتصرف في معموله فيجوز أن يتقدم عليه لقوته، بخلاف العامل الضعيف فلا يتصرف**

(1) المصدر السابق / 350 - 355 بتصرف.

# الخاتمة

**الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تمحى السيئات، وبمنته تزداد الحسنات، والصلاة والسلام على أشرف المخلوقات، وسيد السادات، سيدنا محمد بن عبد الله خير من نطق بالضاد. وبعد:**

فكانت هذه الجولة العلمية في دراسة نظرية من أهم نظريات النحو العربي، وهي نظرية العامل في النحو العربي وقد وفقني الله تعالى في نهاية بحثي أن أخلص إلى النتائج الآتية:

**الأولى**: تعد نظرية العامل اللبنة الأولى التي قام عليها النحو العربي منذ نشأته، فهو بمفهومة هذا نشأ مع نشوء علم النحو على يد أبي الأسود الدؤلي.

**الثانية**: توصل البحث إلى أن العامل هو القلب والروح للجملة العربية، فما من جملة إلا وركناها عامل أو معمول، فالعامل هو الذي يبث الحياة في الجملة العربية.

**الثالثة**: اهتم الفاكهي بالعامل اهتماما كبيرا، وهو عنده نوعان: معنوي وهو اثنان: رافع المبتدأ والخبر، والآخر: رافع الفعل المضارع، ولفظي وهو أفعال وأسماء وحروف.

**الرابعة**: تباينت الآراء حول من يحدث العمل؟ أهو المتكلم أم الألفاظ؟ أم الله سبحانه وتعالى؟

وقد اختار الفاكهي القول بأن العامل هو الكلمات أو المعاني. فالكلمات نفسها تحمل بين طياتها قدرة على التأثير في كلمات أخرى، أو عدة كلمات، فتحدث فيها الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم [1].

**الخامسة**: يتجه ابن جني وجهة أخرى حيث يرى أن العامل هو المتكلم، إذ الكلمة عنده ليست لديها القدرة على التأثير في غيرها من الكلمات؛ لأنها عبارة عن رموز صوتية، والرموز الصوتية لا تعمل، بل المتكلم بكلام العرب هو الذي يحدث العمل من رفع أو نصب أو جر أو جزم [2].

---

(1)ينظر : صـ 13 من البحث.
(2) ينظر : صـ 14 من البحث.

**السادسة**: ذهب بعض النحويين القدامى إلى إلغاء نظرية العامل، وكان على رأس هؤلاء ابن مضاء الأندلسي، وتبعه بعض المحدثين [1].

**السابعة**: اقترن مصطلح العامل عند المتأخرين بمصطلح الإعراب، وأول من قرن بين المصطلحين الزمخشري، ثم تبعه كل من: الجزولي، وابن يعيش، وابن مالك، وأبو حيان، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل، والسيوطي [2].

**الثامنة**: ذهب الفاكهي إلى أن أصل العمل للأفعال، وأما الأسماء فهي فرع على الأفعال في العمل [3].

**التاسعة**: من العوامل في الكلمات العربية الحروف، والفاعل منها على قسمين: ما يعمل بالأصالة كحروف الجر، والجزم، وما يعمل بالشبه أو الحمل كـ "إن" وأخواتها، و (ما ولا وإن ولات) المشبهات بـ (ليس)، و(لا) النافية للجنس؛ لكنها لضعفها عن العمل تعمل بشروط، وإذا اختل شرط منها فلا عمل لها [4].

**العاشرة**: الحرف مع اختصاصه قد يكون له عمل في حال، ولا يكون له في حال أخرى، من أمثلة ذلك (لات) تعمل في الحين أو الزمن، ولا تعمل في غيرها، وحرف الجر التاء يجر لفظ الجلالة ولفظ (رب) ولا يجر غيرهما[5].

---

(1) ينظر : صـ 14 من البحث.
(2) ينظر :صـ 21 من البحث .
(3) ينظر :صـ 25، 42 من البحث، وينظر :الفواكه الجنية صـ308 .
(4) ينظر :صـ 36 ــ 40 من البحث .
(5) ينظر :صـ 41 من البحث، وينظر :الفواكه الجنية صـ243 .

# ثبت المصادر والمراجع


- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسي ت745هـ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد. مراجعة د/ رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي طبعة الأولى (1418هـ - 1998م).
- أسرار العربية تأليف عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنبارى ت577هـ، دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م.
- إصلاح الخلل الواقع في شرح الجمل للزجاجي تأليف عبد الله بن السيد البطليوسي ت521ه، تحقيق وتعليق د/حمزة عبد الله النشرتي، ط دار المريخ بالرياض، ط أولى 1399ه ـــ 1979م.
- الأصول في النحو، لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ت سنة316هـ، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى طبعة مؤسسة دار الرسالة، الثالثة 1417 ه 1996م.
- أصول النحو العربي تأليف د/ محمد خير الحلواني، الناشر مكتبة الأطلس، ط ثانية.
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف خير الدين الزركلي، ط دار العلم للملايين، ط خامسة 2002م.
- أمالي ابن الشجري، تأليف هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي ت542ه، تحقيق ودراسة د/محمود محمد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط أولى 1413ه ـــ 1992م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تأليف الشيخ كمال الدين أبى البركات الأنبارى ت577هـ، تحقيق ودراسة د/ جودة مبروك محمد مبروك راجعه د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، بالقاهرة أولى 2002م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تأليف جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري ت سنة 761هـ، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح تأليف محمد محي الدين عبد الحميد بيروت منشورات المكتبة العصرية.
- الإيضاح العضدي، لأبي على الفارسي ت 377 هـ، تحقيق ودراسة د/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت ط ثانية 1416 هـ 1996م.
- إيضاح المكنون في الذيل عن كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للعالم الفاضل الأديب والمؤرخ الكامل الأريب إسماعيل باشا محمد أمين بن ميرسليم، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف العبدان الفقيران إلى الله الغني محمد

شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكة الكليسي، ط دار إحياء التراث العربي بيروت.
- التأصيل لعلاقة العامل بالتعليل في الدرس النحوي، تأليف ا/محمد عدلي محمد عودة، جامعة الزيتونة، د/بكر محمد محمود أبو معيلي، كلية العلوم التربوية والآداب، د/نايف محمد سليمان النجادات، جامعة البلقاء التطبيقية
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تأليف أبي البقاء العكبري ت 616ه، تحقيق ودراسة د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط دار الغرب الإسلامي بيروت، ط أولى 1406ه – 1986م.
- تذكرة النحاة، لأبى حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن، ط مؤسسة الرسالة ط الأولى (1406هـ-1986م).
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ألفه أبو حيان الأندلسي، حققه أ د / حسن هنداوي، ط دار القلم بيروت ط أولى 1418ه – 1997م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري ت 905هـ، دراسة وتحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط الأولى 1413هـ – 1992م.
- توجيه اللمع للعلامة أحمد بن الحسين الخباز ت 637ه، شرح كتاب اللمع لابن جني، دراسة وتحقيق د/فايز ذكي محمد دياب، ط دار السلام للطباعة والنشر، ط أولى 1423ه – 2002م.
- ثمار الصناعة في علم العربية، لأبي عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، دراسة وتحقيق د/محمد بن خالد الفاضل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة نشر الرسائل العلمية 1411ه –1991م.
- ابن جني النحوي، تأليف د/فاضل صالح السامرائي، طبع بمطابع دار النذير 1389ه – 1969م.
- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقة.
- الخصائص صنعة أبى الفتح عثمان بن جنى بتحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية.
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، تأليف المختار أحمد ديره، ط دار قتيبة للطباعة والنشر، ط أولى 1411ه – 1991م.
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، تأليف د/فاضل صالح السامرائي، مطبعة الإرشاد ببغداد 1389ه ـــــ 1970م -
- ديوان امرئ القيس، ط دار صادر بيروت

- الرد على النحاة لابن مضاء أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي ت 592ه، دراسة وتحقيق د/محمد إبراهيم البنا، ط دار الاعتصام، ط أولى 1399ه – 1979م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الإمام شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي الدمشقي، أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط، حققه وعلق عليه محمود الأرناؤوط، ط دار ابن كثير دمشق بيروت، ط الأولى 1412 هـ 1991م.
- شرح ابن عقيل، قاضى القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، طبعة دار الفكر، الطبعة الخامسة عشر1392هـ-1972م.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، حققه وضبطه وشرح شواهده وموضح فهارسه د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ط دار الجبل بيروت.
- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائى الجيانى الأندلسي ت 672هـ، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد،د/ محمد بدوي المختون، ط هاجر للطباعة والنشر، ط أولى1410هـ-1990م.
- شرح التسهيل، للمرادي، القسم النحوي تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، ط مكتبة الإيمان بالمنصورة ط أولى 1427ه ـــ 2006م.
- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد، بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش ت778هـ، دراسة وتحقيق د/ على فاخر، د/جابر محمد البراجة، د/إبراهيم جمعة العجمي، د/ جابر السيد مبارك، د/ على السنوسي محمد، د/ محمد راغب نزال، مطبعة دار السلام، ط أولى 1428هـ - 2007م.
- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي ت 609 هـ، تحقيق ودراسة: د/سلوى محمد عمر عرب، سلسلة الرسائل الموصي بطبعها 1419هـ.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلى ت 669هـ الشرح الكبير، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف د/إميل بديع يعقوب، منشورات دار الكتب العلمية بيروت، الأولى 1419 هـ 1998م.
- شرح الحدود للفاكهي، ت د/متولي رمضان الدميري، مطبعة وهبة، القاهرة 1988م
- شرح ديوان جرير، تأليف محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، مضافا إليه تفسيرات العالم اللغوي أبي جعفر محمد بن حبيب، مطبعة الصاوي.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب تصحيح وتعليق د/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ط ثانية 1996م.

- شرح كافية ابن الحاجب، للشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي، دراسة وتحقيق وتعليق د/ على الشوملي، ط دار الأمل، ط أولى 1421ه – 2000م.
- شرح الكافية الشافية، تأليف جمال الدين أبى عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، ط دار المأمون للتراث، أولى (1402-1982م ).
- شرح المفصل، للشيخ العلامة جامع الفوائد موفق الدين بن يعيش النحوي ت643 ه، عنيت بطبعه ونشره بأمر المشيخة إدارة الطباعة المنيرية.
- شروح العوامل للشريف الجرجاني ومحمد بن بير البركوي، تحقيق وتعليق إليلس قبلان، ط دار الكتب العلمية بيروت، أولى 2010م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل،لأبى عبد الله محمد بن عيسى السلسيلى ت 770هـ، دراسة وتحقيق د/ الشريف عبد الله على الحسنى البركان، ط المكتبة القنصلية، ط الأولى 1406 هـ – 1986م.
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الأندلسي،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار المعارف، ط ثانية.
- علل النحو،لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق ت 325ه، تحقيق ودراسة د/محمود جاسم محمد الدرويشي، الرياض مكتبة الرشد، ط أولى 1420ه ـــ 1999م.
- العامل النحوي بين البصريين والكوفيين (دراسة مقارنة)، للباحث محمد محمود محمد الأمين، (ماجستير) جامعة أم درمان 145ه ــ 2014م
- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، تأليف د/خليل أحمد عمايره.
- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، للشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني ت 471 هـ، شرح الشيخ خالد الأزهري ت 905 ه، تحقيق وتقديم د/ البدراوي زهران، ط دار المعارف القاهرة، ثانية.
- الغرة المخفية، لابن الخباز في شرح لدرة الألفية لابن معط، تحقيق د/حامد محمد العبدلي، الناشر دار الأنبار بغداد.
- الفواكه الجنية على متممة الجرومية، للشيخ عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي الشافعي ت 972هـ- دراسة وتحقيق عماد علوان حسين، ط دار الفكر، القاهرة، ط أولى 2009م- 1430هـ.
- الكتاب لسيبويه أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط دار الجيل بيروت، ط أولى.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للعالم الفاضل الأديب والمؤرخ الكامل الأريب مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف مجردا عن الزيادات واللواحق من بعده وتعليق حواشيه ثم بترتيب

الذيول عليه وطبعها العبدان الفقيران إلى الله الغني محمد شرف الدين بالتقايا، ورفعت بيلكة الكيسي، ط دار التراث العربي بيروت.
- كشف النقاب عن مقدرات ملحة الإعراب، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي، دراسة وتحقيق د/عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، أولى 1426ه – 2006م.
- لسان العرب لابن منظور، تحقيق الأساتذة عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسيب الله، هاشم محمد الشاذلي، ط دار المعارف.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت616هـ، تحقيق غازي مختار طليمات، ط دار الفكر المعاصر بيروت، ط أولى 1416هـ - 1995م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف تأليف أبي إسحاق الزجاج ت 311ه، تحقيق د/هدى محمود قراعه، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ثالثة 1420ه ـــ 2000م.
- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ت 291ه، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، ط دار المعارف بمصر، ط ثالثة.
- المسائل المنثورة لأبي على الفارسي، تحقيق وتعليق د/شريف عبد الكريم النجار، ط دار عمار للنشر والتوزيع.
- المساعد على تسهيل الفوائد شرح منقح مصفى للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق د/محمد كامل بركات المملكة العربية السعودية، ط أولى 1402هـ -1982م.
- معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، دراسة وتحقيق د/عيد الأمير محمد أمين الورد، ط علم الكتب، ط أولى 1408ه ـــ 1988م.
- معاني القرآن لعلي بن حمزة الكسائي ت 189ه، أعاد بناءه وقدم له د/عيسى شحات عيسى، الناشر دار قباء للطباعة والنشر، 1998م.
- معاني القرآن، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ت 207ه، ط عالم الكتب، ط ثانية 143ه ـــ 1983م.
- معجم التعريفات للعلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني ت 816ه، تحقيق ودراسة محمد صديق المنشاوي، القاهرة ط دار الفضيلة.
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، تأليف عمر رضا كحالة، ط مؤسسة الرسالة.
- المفصل في علم العربية، تصنيف أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دراسة وتحقيق د/فخر صالح قدارة، ط دار عمار، أولى 1425ه ــ 2004م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بالشواهد الكبرى، تأليف بدر الدين محمود بن أمد بن موسى العيني ت855ه، ت د/علي محمد فاخر، د/أحمد محمد توفيق السوداني، د/عبد العزيز محمد فاخر، ط دار السلام، أولى 141ه ــ 2010م.

- المقتصد شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د/ قاظم بحر المرجان، مطبعة دار الرشيد الجمهورية العراقية.
- المقتضب صنعة أبى العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه، ط وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي (1415هـ-1994م).
- المقدمة الجزولية في النحو، تصنيف أبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي ت607ه، تحقيق وشرح د/شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه د/حامد أحمد نيل، د/فتحي محمد أحمد جمعه.
- نظرية العامل في النحو العربي، تقعيد وتطبيق، صنعة ا د/رياض بن حسن الخوام، من منشورات مجمع اللغة العربية، 1435ه ــ 2014م.
- نظرية العامل في النحو عرضًا ونقدا تأليف وليد عاطف الأنصاري، ط دار الكتاب الثقافي بالأردن، ط ثانية 1435ه ـــــ 2014م.
- النور السافر عن أخبار القرن العاشر للعلامة عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروسي الحسيني الحضرمي اليمني الهندي ت1038ه، حققه د/أحمد حالو، محمود الأرناؤوط، أكرم البوشي، ط دار صادر بيروت، أولى 2001م.
- هدية العارفين ـــــ أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، مؤلفه إسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الحلبية في مطبعتها البهية إستانبول سنة 1951م، ط دار إحياء التراث العربي بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي ت911هـ، تحقيق وشرح د/ عبد العال سالم مكرم، ط دار البحوث العلمية.
- وسائل الفئة في شرح العوامل المائة، لأبي محمد بدر الدين محمود بن أحمد العيني ت855ه، ت د/محمود محمد العامودي، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس، العدد الثاني، يونية 1977م.